

مرسوم رقم (٧) لسنة ٢٠١٥
بالتصديق على اتفاقية للتعاون في المجال القانوني
بين وزارة العدل بدولة قطر ووزارة العدل بجمورجيا

أمير دولة قطر ،

نحن تميم بن حمد آل ثاني

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في السادس من شهر شعبان عام ١٤٣٥ هجرية ،
الموافق للرابع من شهر يونيو عام ٢٠١٤ ميلادية ،
وعلى اقتراح وزير الخارجية ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاقية للتعاون في المجال القانوني بين وزارة العدل بدولة قطر
ووزارة العدل بجمورجيا ، الموقعه بمدينة الدوحة بتاريخ ٢٢/٤/٢٠١٤ ، المرفق نصها
بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ١٣ / ٤ / ١٤٣٦ هـ
الموافق : ٢ / ٢ / ٢٠١٥ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اتفاقية

للتعاون في المجال القانوني
بين وزارة العدل بدولة قطر ووزارة العدل بجورجيا

إن وزارة العدل بدولة قطر ،

ووزارة العدل بجورجيا ،

والمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفان" ،

إيماناً منهما بضرورة تعزيز آفاق التعاون المشترك بين البلدين في مختلف المجالات؛

وإدراكاً منهما لأهمية توسيع مجالات التعاون بين البلدين لتشمل المجال القانوني؛

ورغبةً منهما في تقوية أواصر التفاهم المشترك والعلاقات بين الممارسين القانونيين

والمحامين في البلدين؛

وسعيًا منهما إلى تبادل التجارب والمعلومات والخبرات وتنظيم الندوات العلمية

والتدريبية ذات الصلة بالشؤون القانونية بين البلدين؛

قد اتفقتا على ما يلي:

مادة (١)

يتبادل الطرفان الخبراء و التجارب في مجال عملهما، بهدف الارتقاء بمستوى الأداء،
كما يتبادل الطرفان التشريعات النافذة في كلا البلدين ، و ذلك في مجال رغبتهما .

مادة (٢)

يشجع الطرفان عقد وتنظيم الندوات والمؤتمرات والدورات المشتركة حول مختلف
المسائل والموضوعات المتعلقة بالقانون وتطبيقاته، ويتبادلان الدعوات المتعلقة بالندوات
والمؤتمرات العلمية التي يعتمد كل منهما تنظيمها ، كما يزود كل طرف الآخر بأهم النتائج
والتوصيات التي تصدر عن تلك المؤتمرات والندوات.

مادة (٣)

يتبادل الطرفان، وبصفة منتظمة، النشرات والمجلات القانونية والمنشورات والأبحاث
ذات الصلة بالتشريعات النافذة في البلدين ، وخاصة فيما يتصل بتطوير إدارتهما.

مادة (٤)

يتبادل الطرفان الوفود والزيارات وذلك للتعرف على أنظمة وأنشطة إدارتهما.

مادة (٥)

يتعاون الطرفان في توفير الفرص لتدريب الخبراء و الباحثين القانونيين و المحامين و
الممارسين القانونيين من خلال التبادل المشترك لزيارات هؤلاء الكوادر القانونية
وإشراكهم في الدورات وورش العمل التي ينظمها أي من الطرفين.

مادة (٦)

يتبادل الطرفان الخبراء و التجارب في مجال نظم المعلومات القانونية الوطنية الخاصة
بوزارتي العدل.

مادة (٧)

١ . بهدف تسهيل تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، يقوم الطرفان بتشكيل لجنة مشتركة من
ممثلين عن كل منهما.
٢ . تجتمع هذه اللجنة مرة واحدة سنوياً بالتناوب في أحد البلدين، لتتولى تحديد
برامج ومجالات التعاون القانوني بين الطرفين، واضعين في الاعتبار الإمكانيات المالية
ذات الصلة والأنشطة الممكنة لهذا التعاون.

مادة (٨)

لتمويل خطوات التعاون المشترك بين الطرفين بموجب هذه الاتفاقية، يتحمل الطرف
الموفد نفقات سفر وفوده إلى الطرف المضيف ذهاباً وإياباً، ويتحمل الطرف المضيف
نفقات الإقامة والمواصلات الداخلية والعلاج المحلي في الحالات الطارئة لوفود الطرف
الآخر وفقاً للقواعد المعمول بها لدى كل من الطرفين.

مادة (٩)

لا تخل أحكام هذه الاتفاقية بتنفيذ الالتزامات الدولية لدى الطرفين والناشئة عن
الاتفاقيات الدولية الأخرى التي يكون أي من الطرفين طرفاً فيها.

مادة (١٠)

أي خلاف قد ينشأ بين الطرفين حول تفسير أو تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، سوف تتم تسويته وُديًا من خلال وسائل التشاور والتفاوض بين الطرفين.

مادة (١١)

يجوز تعديل أحكام هذه الاتفاقية، ويتم ذلك بموجب الموافقة الكتابية المشتركة للطرفين ، و تتم هذه التعديلات كتابةً وتدخل حيز النفاذ وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في المادة (١٢) من هذه الاتفاقية ، وتُشكل هذه التعديلات النافذة جزءًا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

مادة (١٢)

١. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ استلام أحد الطرفين آخر إخطار كتابي ياتمام الإجراءات القانونية الداخلية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ بكلا البلدين ، عبر القنوات الدبلوماسية ، وتظل سارية المفعول لمدة (٣) ثلاث سنوات وتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مماثلة، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابةً برغبته في إنهائها ، عبر القنوات الدبلوماسية وذلك قبل (٦) ستة أشهر على الأقل قبل تاريخ انتهاء مدتها الأصلية أو إنهائها.

٢. ولا يؤثر إنهاء أو انتهاء هذه الاتفاقية على البرامج والأنشطة القائمة بموجب هذه الاتفاقية ، وذلك لحين استكمالها ، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك. وإشهاداً على ما تقدم، قام المفوضان أدناه، والمخولان من قبل حكومتيهما ، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية ووقعت في مدينة الدوحة في ٢٠٢٢ / ٦ / ٢٠٢٢ هجرية الموافق ٢٠٢٢ / ٢٠١٤ ميلادية ، من نسختين أصليتين بكل من اللغات العربية والجورجية والإنجليزية، ولكل منها ذات الحجية، وعند الاختلاف في تفسير أحكام الاتفاقية يرجح النص المحرر باللغة الإنجليزية.

عن
وزارة العدل بجورجيا

عن
وزارة العدل بدولة قطر

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**Agreement
on Cooperation in the Legal Field
Between
The Ministry of Justice of the State of Qatar
And The Ministry of Justice of Georgia**

====

The Ministry of Justice of the State of Qatar and the Ministry of Justice of Georgia hereinafter referred to as "the Parties",

Believing in the necessity of enhancing the domains of mutual cooperation between the two countries in different areas,

Realizing the importance of broadening the aspects of cooperation between the two countries to include legal field,

Desiring to strengthen the link of mutual understanding and relations among law practitioners and lawyers in the two countries, and

Making for exchange of experiences, information and expertise, and organizing scientific and training symposiums related to legal affairs between the two countries,

Have agreed as follows:

Article 1

The Parties shall exchange experts and share experiences in the field of their work, with the aim of promoting the level of performance. The Parties shall also exchange legislations in force of their countries in the area they are interested in.

Article 2

The Parties shall encourage holding and organizing symposiums, conferences and joint courses on different issues and matters related to law and its application and shall exchange invitations for the symposiums and scientific conferences that each Party intends to organize. Each Party shall also provide the other Party with the most important conclusions and recommendations reached by such conferences and symposiums.

Article 3

The Parties shall regularly exchange bulletins, legal magazines, publications and researches related to the legislation in force in the Two Countries, especially those relating to developing of their departments.

Article 4

The Parties shall exchange delegations and visits to familiarize themselves with the regulations and activities of their departments.

Article 5

The Parties shall cooperate in providing the opportunities for training legal experts and researchers and lawyers, as well as, law practitioners, through mutual exchange of visits of individuals with abovementioned legal qualifications and their participation in the courses and workshops arranged by any of the Parties.

Article 6

The Parties shall exchange experts and share experience in the sphere of national legal information system within the two ministries of justice.

Article 7

1. In order to facilitate the implementation of the provisions of this Agreement, the Parties shall form a joint committee composed of their representatives.

2. The committee shall meet once every year alternately in one of the Two Countries and shall identify programs and areas of legal cooperation between the Parties, taking into account the related financial capabilities and the possible activities for this cooperation.

Article 8

For financing the stages of the mutual cooperation between the Parties according to this Agreement, the delegated Party shall bear the travel expenses of its delegation to and from the host Party, and the host Party shall bear the expenses of the accommodation, local transportation, and local medication in urgent cases of the delegation of the other Party in accordance with the standards followed by each Party.

Article 9

The provisions of this Agreement shall not prejudice the performance of the international obligations of the Parties arising out of the other international treaties to which any of them is party.

Article 10

Any dispute that may arise between the Parties on the interpretation and implementation of the provisions of this Agreement shall be settled by means of amicable consultations and negotiations between the Parties.

Article 11

The provisions of this Agreement may be amended by mutual written consent of Parties. The amendments shall be done in writing and shall take effect according to the procedures set forth in article (12) of this Agreement. Such amendments shall form an integral part of this Agreement.

Article 12

1.This Agreement shall enter into force from the date, by which one of the two Parties receives the last written notification of the completion of the internal legal procedures necessary for the entry into force of this Agreement in the Two Countries, through diplomatic channels, and shall remain valid for a period of (3) three years to be renewed automatically for other similar period(s), unless one Party notifies the other Party in writing, through diplomatic channels, of its intention to terminate it, at least (6) six months before the date of its expiration or termination.

2. The termination or expiration of this Agreement shall not affect the existing programs and activities done under this Agreement, until they are completed unless the Parties agree otherwise.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned signatories, being duly authorized by their respective governments, have signed the present Agreement.

Done and signed in the city of Doha on **22/..8../1435(H)** corresponding to **22/..4../2014 (AD)**, in two original copies, each in Arabic, Georgian and English languages, all texts being equally authentic. In the case of divergence in interpretation of the provisions of the Agreement, English text shall prevail.

**For the Ministry of Justice
of the State of Qatar**

**For the Ministry of Justice
of Georgia**

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



შეთანხმება კატარის სახელმწიფოს იუსტიციის სამინისტროსა და საქართველოს იუსტიციის სამინისტროს შორის სამართლებრივ საკითხებში თანამშრომლობის შესახებ

კატარის სახელმწიფოს იუსტიციის სამინისტრო და საქართველოს იუსტიციის სამინისტრო, შემდგომში „მხარეებად“ წოდებულნი,

სჯერათ რა ორ სახელმწიფოს შორის სხვადასხვა სფეროებში ორმხრივი თანამშრომლობის გაუმჯობესების საჭიროების,

აცნობიერებენ რა, რომ ორ სახელმწიფოს შორის თანამშრომლობის ასპექტების გაფართოება მნიშვნელოვანია აგრეთვე მოიცავდეს სამართლებრივ სფეროს,

სურთ რა გააძლიერონ ორმხრივი ურთიერთგაგება და ურთიერთობები ორი სახელმწიფოს იურისტებსა და სამართლის პრაქტიკოსებს შორის,

ისწრაფვიან რა, გაუზიარონ ერთმანეთს გამოცდილება, ინფორმაცია და ექსპერტიზა, ასევე ორგანიზება გაუწიონ ორ სახელმწიფოს შორის სამართლებრივ საკითხებთან დაკავშირებით სამეცნიერო და ტრენინგ-სიმპოზიუმებს,

თანხმდებიან შემდეგზე:

მუხლი 1

მხარეები გაცვლიან ექსპერტებს და გაუზიარებენ ერთმანეთს გამოცდილებას მათი საქმიანობის სფეროში, საქმიანობის დონის ამაღლების ხელშეწყობის მიზნით. მხარეები ასევე, მათი ინტერესის სფეროდან გამომდინარე, მხარეები ერთმანეთში გაცვლიან თავიანთ სახელმწიფოში მოქმედ კანონმდებლობას.

მუხლი 2

მხარეები ხელს შეუწყობენ სიმპოზიუმების, კონფერენციებისა და ერთობლივი კურსების ჩატარებასა და ორგანიზებას სხვადასხვა საკითხებზე, რომლებიც

დაკავშირებულია სამართალთან და კანონის გამოყენებასთან, ასევე, გაცვლიან მოწვევას იმ სიმპოზიუმებსა და სამეცნიერო კონფერენციებთან დაკავშირებით, რომლის ორგანიზებაც განზრახული აქვს ერთ-ერთ მხარეს. თითოეული მხარე, ასევე, უზრუნველყოფს მეორე მხარისთვის იმ ყველაზე მნიშვნელოვანი დასკვნებისა და რეკომენდაციების მიწოდებას, რაც იქნა მიღებული ამგვარი კონფერენციებისა და სიმპოზიუმების დროს.

მუხლი 3

მხარეები რეგულარულად გაცვლიან ბიულეტენებს, სამართლებრივ ჟურნალებს, პუბლიკაციებსა და კვლევებს, რაც დაკავშირებულია მხარეთა სახელმწიფოებში მოქმედ კანონმდებლობასთან, განსაკუთრებით კი იმათ, რომლებიც შეეხება მათი დეპარტამენტების განვითარებას.

მუხლი 4

მხარეები განახორციელებენ დელეგაციების გაცვლასა და ვიზიტებს, რათა გააცნონ ერთმანეთს მათი დეპარტამენტების რეგულაციები და საქმიანობა.

მუხლი 5

მხარეები ითანამშრომლებენ თითოეული მხარის იურისტების, სამართლის ექსპერტებისა და მკვლევარების, ასევე პრაქტიკოსი იურისტების დატრენინგების საკითხში, აღნიშნული სამართლებრივი კვალიფიკაციის მქონე პირების გაცვლების, კურსებსა და სამუშაო შეხვედრებში მონაწილეობის უზრუნველყოფის გზით.

მუხლი 6

მხარეები გაცვლიან ექსპერტებს და გაუზიარებენ ერთმანეთს გამოცდილებას იუსტიციის სამინისტროების ეროვნული სამართლებრივი საინფორმაციო სისტემების სფეროში.

მუხლი 7

1. წინამდებარე შეთანხმების დებულებების იმპლემენტაციის ხელშეწყობის მიზნით, მხარეები შექმნიან ერთობლივ კომიტეტს, რომელიც შედგება ორივე მხარის წარმომადგენლებისგან.

2. კომიტეტი შეიკრიბება ყოველწლიურად, მონაცვლეობით ერთერთი სახელმწიფოს ტერიტორიაზე და განსაზღვრავს მხარეებს შორის სამართლებრივი

თანამშრომლობის პროგრამებსა და სფეროებს, ფინანსური შესაძლებლობებისა და თანამშრომლობის შესაძლო საქმიანობების გათვალისწინებით.

მუხლი 8

ამ შეთანხმების თანახმად მხარეებს შორის ორმხრივი თანამშრომლობის ეტაპების დაფინანსების მიზნით, გამგზავნი მხარე უზრუნველყოფს დელეგაციის მიმღებ ქვეყანაში გამგზავრებისა და უკან დაბრუნების ხარჯებსა, ხოლო მიმღები მხარე უზრუნველყოფს მეორე მხარის დელეგაციის წევრების საცხოვრებლის, ადგილობრივი ტრანსპორტირების და გადაუდებელ შემთხვევებში სამედიცინო დახმარების ხარჯებს, შესაბამისი მხარის მიერ მიღებული სტანდარტების შესაბამისად.

მუხლი 9

წინამდებარე შეთანხმების დებულებები არ შეუშლის მხარეებს ხელს იმ სხვა საერთაშორისო ხელშეკრულებებიდან გამომდინარე საერთაშორისო ვალდებულებების შესრულებაში, რომლის მხარეებიც ისინი არიან.

მუხლი 10

ნებისმიერი დავა, რომელიც შეიძლება წარმოიშვას მხარეებს შორის წინამდებარე შეთანხმებების დებულებების განმარტებასა და განხორციელებასთან დაკავშირებით უნდა გადაწყდეს მხარეებს შორის მეგობრული კონსულტაციების და მოლაპარაკებების გამართვის გზით.

მუხლი 11

წინამდებარე შეთანხმების დებულებები შეიძლება შეიცვალოს მხარეთა ორმხრივი თანხმობით. ცვლილებები გაფორმდება წერილობითი ფორმით და ძალაში შევა წინამდებარე შეთანხმების მე-12 მუხლით დადგენილი პროცედურების შესაბამისად. ასეთი ცვლილებები წარმოდგენენ ამ შეთანხმების განყოფელ ნაწილს.

მუხლი 12

1. წინამდებარე შეთანხმება ძალაში შედის მხარეთა მიერ შეთანხმების ძალაში შესვლისათვის საჭირო შიდასახელმწიფოებრივი პროცედურების დასრულების შესახებ დიპლომატიური არხების საშუალებით ბოლო წერილობითი შეტყობინების მიღების დღიდან და ძალაში რჩება 3 წლის ვადით, რომელიც ავტომატურად გაგრძელდება იმავე ვადით, სანამ რომელიმე მხარე,

დიპლომატიური არხების საშუალებით, წერილობით არ შეატყობინებს მეორე მხარეს მის განზრახვას ამ შეთანხმების მოქმედების შეწყვეტის შესახებ, შეთანხმების ვადის ამოწურვამდე ან შეწყვეტამდე არაუგვიანეს 6 თვით ადრე.

- წინამდებარე შეთანხმების მოქმედების შეწყვეტა ან ვადის გასვლა ხელს არ შეუშლის შეთანხმების შეწყვეტამდე მის ფარგლებში არსებული პროგრამებისა და ღონისძიებების შესრულებას, თუ ეს მხარეების მიერ სხვაგვარად არ იქნა შეთანხმებული.

ამის დასტურად, მხარეები თავიანთი მთავრობების მიერ უფლებამოსილი წარმომადგენლების მეშვეობით ხელს აწერენ წინამდებარე შეთანხმებას.

შესრულებულია და ხელმოწერილია ქ. დოჰაში 2014 წლის 4/22, რომელიც შეესაბამება (1435(H) - 6/22 ორ დედნად, თითოეული არაბულ, ქართულ და ინგლისურ ენებზე, რომელთაგან ყველა ტექსტი თანაბრად ავთენტურია. ამასთან, შეთანხმების დებულებების განსხვავებული ინტერპრეტაციის შემთხვევაში უპირატესობა ენიჭება ტექსტს ინგლისურ ენაზე.

კატარის სახელმწიფოს იუსტიციის
სამინისტროს სახელით

საქართველოს იუსტიციის სამინისტროს
სახელით